لو كانت اللذة فى اللذة نفسها لما شقى أحد ، ولتيسرت لكل الناس كما تيسرت لكل البهائم ؛ ولكن أكثر اللذات لا يلذ إلا فى التركيب الوهمى الذى أكثره فى الخيال وأقله فى الواقع

ما دامت أخلاق البهائم فى الناس ، فصلاحُ الانسانية سيبقى داءً فى هذه المعانى الثلاثة : الراعى ، والحبل ، والعصا ...

من لؤم الكذب وشرِّه أنك لو صدقتَ بكلمتين وكذبت بثالثة ، كنتَ كأنك صدقت باثنتين وكذبت بثلاث

كيف تصلح الدنيا وفى كل أرض يعمل على عكس قوانينها — قانونُ الجوِّ وقانونُ الأرض ؟

شقاءُ العبقرىِّ من نفسه ؛ فان ظلَّ يعمل تعبتْ به ، وإن ترك العمل تعب بها

أين الحقيقةُ الكاملةُ من العقل الانسانى ونحن نرى كلَّ عقل لا يُعْطَى منها إلا قدرَ ما يسعُ منها ؟

أسكتُ عن السفيه فان ذلك إلاَّ يجعله كريماً مثلك لا يجعلك لئيما مثله

قيل لمغرور متكبِّر يُخَنْخِنُ فى خَيَاشِيمه [1] إذا تكلم : لماذا تتكلم من أنفك ؟ قال . لأنى لا أجد فى العالم من أكلمه بملء فمى . . . . . .

لو رد العالم على هذا المغرور لقال له : كلُّ الخير تنهق بملء أفواهها إلا أنت . . . . .

إذا صغرت النفس من لؤم صاحبها ، كبرت بلسان صاحبها

الصورة الثانيةُ للرجل المضحك جداً ، هى أن يظهر نفسه عظيماً جداً

(طنطا) مصطفى صادق الرافعى

---

(١) يخرج الكلام من أنفه أخن فلا يبين فيه

إلى الآنسة ا . م كيف أصرح « بما هو غامض » وأنت تكتمين « ما هو غامض ؟ » . . . . إن كنت قرأت (المشكاة) سبع مرات كما قلت ، فدعينا نخرج من مشكلتك أنت ما يقرأ أكثر من سبع مرات الرافعى

السياحة فى مصر

ومتى تغدو موردا قوميا ؟

بقلم سائح

مصر بلد الآثار الباقية والذكريات الخالدة ؛ آثارها وذكرياتها ترجع إلى أقدم عصور الخليقة ، وتراثها الأثرى والفنى منوع فى عظمته ، ممتد على كر العصور والدنيات ؛ فمنذ عصر الفراعنة ، حيث يغيض التاريخ فى ظلمات المجهول ، ومنذ الحضارة المصرية اليونانية ، والحضارة المصرية الرومانية ، إلى الحضارة المصرية الاسلامية ، تتكدس الآثار والذكريات الخالدة فى أرض مصر صنوفاً متعاقبة ، حتى غدا تراث مصر الأثرى والفنى فى روعته وفى عراقته وتباين أعصره وصنوفه ، أغنى وأثمن ما عرف من بقايا الحضارات الذاهبة القديمة والوسطى

وقد كان حرياً ببلد كمصر يتمتع بمثل هذا التراث الأثرى الباهر إلى جانب ما يتمتع به أثناء الشتاء من طبيعة ساحرة وشمس وضاءة ودفء لذيذ ، أن يغدو كعبة حقيقية للسياحة والسياح من سائر أنحاء الأرض ، وأن يجعل من السياحة مورداً قومياً لا بأس به ، وأن يستغل هذا المورد بوسائل وأساليب جذابة مجدية ، وأن يسيطر على مرافقه ونواحيه بطرق عملية شاملة ، وألا يدخر وسعاً فى الحرص عليه كمورد قومى ثابت ، أو فى السعى إلى تنميته بجميع الوسائل والنظم

ولقد غدت السياحة فى كثير من البلاد مورداً قومياً للكسب ، وأضحت وسائل استغلاله وتنميته فى بلاد كثيرة لا تتمتع بمثل تراثنا الأثرى ، ولا مثل جونا الساحر ، صناعة حقيقية ؛ ولكن مصر ما زالت فى المؤخرة من حيث دراسة هذه الصناعة الحديثة وفهمها والانتفاع بوسائلها . نعم إن فى مصر موسماً للسياحة ، وما زالت مقصد ألوف من السياح من مختلف البلاد فى كل شتاء ، ولكن هذا الموسم لا يقوم على أسس ثابتة ، بل يترك أمره للظروف والمصادفات الخارجية ، وتكاد مصر تقف منه موقفاً سلبياً محضاً ؛ فاذا كان الموسم حسناً

ازدهرا ، فان ذلك يرجع عادة إلى ظروف خارجية لا دخل لمصر بها ، وإذا كان الموسم سيئاً مجدباً ، كما هو الشأن منذ أعوام ، فان مصر لا تبذل من جانبها أية جهود عملية مجدية لاجتذاب السياح ، والعمل على مقاومة العوامل والأسباب التي يمكن أن ترجع اليها مثل هذا الكساد

على أن موسم السياحة المصرى ليس فى الواقع مصرياً إلا بالاسم ، ومن الظلم أن يحسب على مصر بصورته الحالية ، فليست مصر أو الهيئات المصرية هى التى تجني ثماره ، وتستغل موارده بقدر ما يجنيها ويستثمرها الأجانب والهيئات الأجنبية ؛ ذلك أن كل ما تجنيه مصر من هذا الموسم يكاد ينحصر فى أجور السكك الحديدية ورسوم التاحف والآثار وأجور التراجمة وأثمان بعض السلع والمنتوجات القليلة التى تعرض للبيع أثناء الموسم ، وهذا كله قليل بالنسبة إلى ما تجنيه الوكالات والفنادق والمتاجر الأجنبية من الأرباح الطائلة ؛ وهكذا يستغل موسم السياحة المصرى باسم مصر ، ومصر تقنع منه بالفتات الضئيل

وهذه حقيقة مؤلمة ؛ بيد أن أشد ما يؤلم فيها هو أن هذا الغبن الفادح الذى يلحق مصر فى مورد من مواردها المشروعة ترجع التبعة فيه إلى مصر ذاتها ، وإلى ما تبديه هيئاتنا الرسمية وغير الرسمية من قصور وتقصير فى تنظيم الدعاية لمصر فى الخارج ، وفى تنظيم شؤون السياحة الداخلية بوسائل مجدية وطرق جذابة ، وفى توفير أسباب اليسر والراحة للسائحين ؛ ومن الحقائق المعروفة فى أوساط السياحة الخارجية أن نفقات السياحة فى مصر تصل إلى حدود مرهقة ، ولا يكاد يتحملها سوى كبار الأغنياء والموسرين ، وأن السياح المتوسطى الحال يقاسون فيها من فداحة الأجور وعدم توفر أسباب الراحة ؛ وهذه الحقيقة وحدها تبعد عن مصر عشرات الألوف من السياح الذين تسرهم زيارتها لو توفرت فيها أسباب الاقامة المعتدلة ، كما هو الشأن فى معظم مراكز السياحة فى أنحاء العالم

ولنبدأ بمسألة الدعاية ، فنقول إن مصر ما زالت متأخرة فى هذا الميدان بصورة يرثى لها ؛ وما تنفقه مصر فى هذا السبيل من الألوف العديدة يذهب هباء ؛ إذ ينفق معظمه على بعض الصحف الأجنبية التى لا تفيد فى الدعاية الحقيقية ؛ والدعوة المنظمة هى روح السياحة الحديثة ، ومصر مشهورة فى الخارج بثرائها الفنى ومزاياها الاقليمية ، وميدان الدعوة إلى زيارتها خصب ممهد ؛ على أن مما يؤسف له أن مصر لم تقم حتى اليوم بتنظيم هذه الدعاية بطرق عملية ناجعة ، فليس لنا فى الخارج مكاتب ولا وكالات مصرية للسياحة ، وقنصلياتنا لا تبذل أى جهد فى هذا السبيل ؛ على حين أن جميع الأمم التى بها مراكز للسياحة تنظم دعايتها فى جميع أنحاء العالم تنظيما عملياً واسع النطاق ، فتنشئ لها مكاتب للسياحة فى الداخل والخارج ، وتذيع عن آثارها ومزايا السياحة فيها كتباً ونشرات بديعة جذابة توزعها بالألوف من مكاتبها وقنصلياتها ، ولا تدخر فى ذلك مالا ولا جهدا

ولكن مصر تقنع فى هذا الميدان بنشرات قليلة تذيعها فى بعض الصحف الأجنبية ، وبعض لوحات تعلقها فى محطات السكك الحديدية ؛ هذا إلى أن هناك دعايات مغرضة تنظم ضد مصر من منافسيها فى ميدان السياحة ، ومصر لا تبذل أى جهد لدحض هذه الدعاية السيئة

ولقد انشىء بمصر أخيراً مكتب رسمى للسياحة ، وبدأ أعماله فى ظروف سيئة عاقته عن القيام بالمجهود الذى تقتضيه هذه الحالة ؛ وإنا نؤيد الفكرة فى ذاتها ، ونرجو أن تتاح الفرص الملائمة ليقوم هذا المكتب الجديد بمهمته فى بث الدعاية لمصر وفى العمل على اجتذاب السياح إليها . بيد أن مهمة المكتب لا تقف عند هذه المهمة ؛ وفى رأينا أن مهمة المكتب الحقيقية هى وجوب العمل على تعمير موسم السياحة وجعله جهد الاستطاعة مورداً قومياً يتاح للهيئات المصرية ولأبناء البلاد قبل غيرهم اجتناء فوائده وثماره ؛ وهذا يتطلب من مكتب السياحة أن يعمل فى دائرة واسعة متعددة النواحى

وإذا كانت السياحة قد أضحت كما قدمنا فى بلاد السياحة صناعة وفنا ، فانه يجب علينا فى مصر أن نفهمها بهذا المعنى ؛ وعلينا إذا شئنا أن نجتنى مغانم هذا الموسم أن نعنى بانشاء الفنادق الفخمة والمتوسطة ، وإنشاء المطاعم والأبهاء الأنيقة ،

وتنظيم السياحة الداخلية ، وترقية طائفة التراجمة والمرشدين ، وتخفيض أجور السكك الحديدية ورسوم الآثار والمتاحف . وإذا أريد حقا أن يكون موسم السياحة فى مصر مورداً قوميا ، فعلى هيئاتنا الرسمية وغير الرسمية أن تبادر قبل كل شيء إلى العناية بصناعة الفنادق ، فهى عماد الموسم فى جميع مراكز السياحة ؛ ولا ندرى لماذا لا يفكر الممولون المصريون فى النزول إلى هذا الميدان الذى ما زال يستأثر به الأجانب فى جميع عواصم القطر ؟ ولماذا لا يتجه الشباب المصرى إلى المساهمة فى هذه الصناعة وهى لا تحتاج إلى مجهودات فنية صعبة ؟ ولا ريب أن عدم توفر الفنادق الأنيقة المعتدلة الأجور من أهم عوامل الضعف فى موسم السياحة المصرى ، لأن الفنادق الأجنبية الفخمة التى تستأثر الآن باستقبال السياح ترهقهم بفداحة أجورها ونفقاتها ؛ وإذا تذكرنا الأرباح الطائلة التى توزعها شركة الفنادق المعروفة على حاملى أسهمها كل عام استطعنا أن نقدر إلى أى حد يرهق السياح النازلون فى فنادقها ؛ وهو إرهاق يترك أثراً سيئاً فى نفوس ضيوفنا الأجانب حتى الأغنياء منهم

ولا يسد هذا النقص سوى إنشاء فنادق مصرية أنيقة معتدلة الأجور ؛ وهى صناعة رابحة يجب ألا يتوانى المصريون عن النزول إلى ميدانها . ولا ريب أن بنك مصر هو أقدر الهيئات المصرية الاقتصادية على فتح هذا الباب خصوصاً وهو يضم بعض الشركات والمرافق التى يتصل عملها بشؤون السياحة كشركة الملاحة وشركة الطيران ومكتب مصر للسياحة ؛ وغزو هذه الصناعة التى يستأثر بها الأجانب ويجانبها المصريون بغير حق ، يحقق لمصر غايتين : الأولى تعمير صناعة الفنادق واجتناء أرباحها ، والثانية تيسير أسباب الاقامة للضيوف الأجانب وتشجيعهم بذلك على زيارة القطر المصرى

ونعتقد أن مكتب السياحة المصرى يجد مجالا طيباً للعمل فى هذا الباب من الناحية الحكومية ؛ ذلك أن الحكومة المصرية لا يفوتها ما يترتب على إحياء صناعة الفنادق الأنيقة المعتدلة من توفير أسباب الراحة للسياح وتشجيعهم لا على زيارة القطر فقط ، بل على إطالة مكثهم به أيضا ؛ ولا بأس من أن تتولى الحكومة نفسها أو إدارة السكة الحديدية ، وهى من أو الادارات الحكومية اتصالا بشؤون السياحة ، القيام بأول خط فى هذا السبيل ، وإنشاء فندق أو أكثر من طراز نموذجى يجم بين الفخامة واعتدال الأجور

بقيت مسألة نرجو أن يعنى بها مكتب السياحة عن خاصة ، وهى مسألة التأشيرات التى تمنحها القنصليات المصر فى الخارج لراغبى زيارة القطر . ومن المعروف أن نظام التأشيرا الحالى يكاد يقضى على كل اختصاص حقيق لقناصلنا فى هذ الشأن ، ويجعل الاختصاص الحقيق فى منح التأشيرات ورفض لقلم الجوازات التابع لادارة الأمن العام (ورئيسه انكليزى وفى معظم الأحوال يضطر القناصل المصريون إلى مراجعة إدا الأمن العام قبل المنح أو الرفض ، وتستغرق هذه المخاطبات و ليس بالقصير ، وإذا كانت تلغرافية فانها تجرى على حساب الطالب وبذلك تمضى أسابيع وربما مضت أشهر قبل أن يبت فى طل الطالب ؛ ولا تستطيع القنصليات أن تمنح تأشيرة دخول القط من تلقاء نفسها إلا للكبراء والأشخاص المعروفين . فه النظام المعقد يزهد الكثيرين فى زيارة مصر . ولا ريب أنه يح للسلطات المصرية فى الداخل أو الخارج أن تعمل لمنع العناص الأجنبية السيئة وغير المرغوب فيها من دخول القطر ، ولك الحرص على هذه الغاية يجب ألا يكون عقبة فى سبيل العناص الشعبية الطيبة التى ترغب فى الزيارة البريئة . وأملنا أن يوفق ولا الأمر إلى وضع نظام جديد للتأشيرات يسهل مهمة القناص المصريين ويذلل العقبات الحالية

هذه خواطر وملاحظات فى شؤون السياحة أملت بها أزم الموسم الحالى ، وما نقرأ من آن لآخر عن الدعايات المغرض التى تذاع ضد مصر وأحوالها فى الخارج تنفيراً للسياح من زيارتها فاذا أرادت مصر أن يكون لها موسم للسياحة يتناسب م مكانتها الأثرية والاقليمية ، وإذا أرادت أن تجتنى كسبه وثماره فعليها أن تعنى قبل كل شيء بجعله موسماً قومياً يكون لمص والمصريين فى استغلاله أوفر نصيب

(سائح)